www.kassioun.org

الخميس 26 حزيران 2025

حزب الإرادة الشعبية

«إصدار خاص»

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

إصدار خاص - صفحتان ● مجاني ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

المحرر السياسي

الطريق نحو استقرار حقيقي؟

خلّفت العملية الإرهابية في حي دويلعة في دمشق جرحاً وألماً عميقاً في قلوب السوريين، وأثارت مخاوفهم من جديد من الوضع الهش الذي تعيشه البلاد على مستويات متعددة، سياسية وأمنية واقتصادية، وذلك رغم الإيحاءات الكثيفة التي جرى الترويج لها خلال الفترة الماضية والقائلة إن الأمور تسير باتجاه الاستقرار.

ما جرى في دويلعة ليس مرتبطاً بالشأن الداخلي السوري فقط، وليس مقتصراً على أعمال متطرفة تقوم بها تنظيمات متطرفة وطائفية فحسب، بل هو أيضاً نتاجٌ لعدم إنجاز المهام الوطنية الكبرى الملحة حتى الآن وعلى رأسها المؤتمر الوطني العام من جهة، ونتاجٌ لحالة من الفوضى والاضطراب التي تعيشها المنطقة بأسرها، وعنوانها الهمجية «الإسرائيلية» المدعومة أمريكياً.

بين الدروس التي ينبغي علينا كسوريين أن نتعلمها مما جرى خلال الأسبوعين الماضيين على مستوى الإقليم، أن الأمريكي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون موضع ثقة، ناهيك عن «الإسرائيلي» الذي لم يُرد ببلادنا، في أي من الأيام، إلا الشر والخراب. الركون إلى أكذوبة أن الأمريكي يسعى لتحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا وبلدنا، ومحاولة محاباته اقتصادياً عبر محاباة المؤسسات المالية التابعة له عملياً، صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتطبيق وصفات هذه المؤسسات في اللبرلة ورفع الدعم والخصخصة وإلخ، هو تحضير لانفجار داخلي قادم، وقوده الفقراء من أبناء الشعب السوري بكل قومياته وأديانه وطوائفه.

ما نحتاج إليه على وجه السرعة، هو العمل المتوازي على ثلاث مسائل جوهرية:

أولاً: صياغة العلاقات الخارجية لسورية بشكل متكافئ وندي مع مختلف الأطراف الدولية، وبالاستفادة من التوازنات الدولية الجديدة، بعيداً عن التبعية لأي قطب من الأقطاب.

ثانياً: العمل من أجل توحيد السوريين بوصفهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن أي انتماء آخر، وذلك عبر مؤتمر وطني عام يمثل السوريين حقاً وفعلاً ويفتح الباب أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة، تكون أداة من أدوات السوريين في إنفاذ حقهم الأصيل في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

ثالثاً: البدء ببناء اقتصاد منتج يستند إلى تنمية الصناعة والزراعة بالدرجة الأولى، وإلى الإمكانات والثروات المحلية، وإلى الميزات المطلقة التي تسمح بتحقيق عائديات عالية تسمح بحل المشكلات الكبرى المنتصبة أمام البلاد...

أي إعلام يريد السوريون؟

لاقت «الإخبارية السورية» في بثها التجريبي هجوماً شديداً خلال الأيام القليلة الماضية وتحديداً حول تغطيتها للتفجير الإرهابي في منطقة دويلعة في دمشق، وكغيرها من القضايا انقسم السوريون بين مدافعين عن القناة، وبين منتقدين لها، فالقناة خلال عرضها للمسألة عادت لتكرار أسطوانة مألوفة «فالإرهاب يستهدف فئة سياسية ما» بدلاً من عرض المسألة أنّها استهداف مستمر لوحدة البلد واستقرارها وليست قضية أمنية محدودة.

من جهة ثانية كان الإعلام في زمن النظام البائد يحب التركيز على «الفسيفساء السورية» وتصوير الوحدة الوطنية على شكل عناق بين مئذنة وكنيسة! ونرى اليوم أن اختزال هذه المسألة بهذا التسطيح لا يزال قائماً بشكل أو بآخر.

تكرار هذا النوع من الخطاب الإعلامي قد لا يكون ناتجاً عن نوايا سيئة ولكنّ آثاره ستكون خطيرة على المجتمع، فيقع على عاتق الإعلام مهمة وطنية جسيمة، وينبغي لتطوير تجربة هذه القناة أو غيرها أن تكون منفتحة حقاً على الانتقادات التي تتعرض لها، فالمجتمع قادرٌ على تصويب الخطأ وهو ينتظر أن يتحول الإعلام السوري من موقع «التطبيل والكذب» السابق إلى أن يكون أداة رقابة بيد الشعب وأن يرى السوريون في إعلامهم منبراً يتسع لكل الآراء الوطنية على اختلافها، ويمكن في الظرف الحالي أن يؤدي دوراً في ردم هوة الإنقسام بدلاً من تعميقها.

عمال القطاع الخاص ... سوريون أيضاً!

أنتج مرسوما رفع الأجور 102 و103 الصادران عن رئيس الجمهورية والقاضيان بزيادةٍ على أجور العاملين في القطاع العام و«جزء من المشترك حيث تملك الدولة أكثر من 50% من الأسهم» بمقدار 200%، وبتحديد الحد الأدنى للأجور بـ750 ألف ليرة سورية، ارتياحاً لدى عمال القطاع العام والمتقاعدين منه، والذين يعيشون كلهم عملياً تحت خط الفقر.

ورغم أن هذه الزيادة لن تنتشلهم من تحت خط الفقر، لكنها يمكن أن تحسن أوضاعهم في حال لم يبتلع التضخم المتوقع الزيادة، أي في حال لم ترتفع الأسعار بشكل كبير ولم ينخفض سعر صرف الليرة السورية بشكل سريع... وهما أمران يتعلقان بمصدر الزيادة الذي لم يُكشف عنه حتى الآن، والذي إن كان من مصادر تضخمية، أي عبر طباعة العملة السورية بأشكال مباشرة أو غير مباشرة، فسرعان ما ستتبخر الزيادة وتبقى القدرة الشرائية للأسر السورية عند حدها السابق، أحسن قليلاً أو أسوأ قليلاً... ولكن بكل الأحوال، وعلى الأقل مؤقتاً، فإن الزيادة خلقت ارتياحاً لدى شريحة مهمة من السوريين؛ حيث يقدر عدد العاملين في القطاع العام والمتقاعدين منه، بحوالي 1,5 مليون شخص.

في الوقت نفسه، «ناشد» وزير الاقتصاد السوري «الشركاء في القطاع الخاص» برفع أجور العاملين لديهم تماشياً مع المراسيم... ولكن هل تكفي «المناشدة»؟ وهل ينبغي أن نعول على «كرم أخلاق» أصحاب القطاع الخاص من أجل تحقيق الزيادة المطلوبة في أجور عمال القطاع الخاص؟

ينبغي أن نعلم أن الحديث هنا هو عن حوالي 7 إلى 7,5 مليون عامل سوري يعملون في المجالات المختلفة للقطاع الخاص، أي حوالي 5 أضعاف عدد العمال والمتقاعدين من القطاع العام... هؤلاء سوريون أيضاً، ومن حقهم أن يحصلوا على الزيادة، عبر إلزام قانوني يصدر عن السلطات التنفيذية في سورية، وليس عبر «مناشدات» لا يمكن التعويل عليها بحال من الأحوال...

بين العام والخاص، ومع الفرح للسوريين الذين شملتهم الزيادة، وإلى جانب عدم شمول الفرحة لعمال القطاع الخاص، فإن غصة كبيرة تصيب عشرات الألوف من السوريين الذين جرى تسريحهم بشكل تعسفي ودون أي أسباب واضحة خلال الأشهر الماضية... بينهم، على سبيل المثال لا الحصر، امرأة سورية جامعية تعمل الآن في جلي الصحون في مطعم ثماني ساعات يومياً براتب قدره 500 ألف ليرة سورية، بعد أن تم فصلها من وظيفتها التي عملت بها 15 عاماً دون أي تعويضات من أي نوع... واليوم تتابع الحديث عن الزيادة من وراء المجلى وهي تتابع عملها المتعب، وآلام الظهر تزداد يوماً بعد الآخر!

كيف نحدد المنتصر والمهزوم؟

انتهت حرب الـ12 يوماً بين «إسرائيل» مدعومةً من أمريكا، وبين إيران. والآن يعلن كل طرف من أطراف هذه الحرب انتصاره وهزيمة الطرف الآخر؛ فمن علينا أن نصدق وكيف يمكننا تحديد النتيجة الحقيقية؟

قبل كل شيء، فإن النتيجة تهمنا فعلاً في سورية، لأنها ستؤثر علينا بشكل مباشر؛ إيران لم يعد لها وزن فعلي في سورية أو تأثير حقيقي مباشر فيها، ولكن بالمقابل فإن «إسرائيل» تغولت وتمددت على أجزاء إضافية من أراضينا، وهي لا تتوقف عن قصف أراضينا، ولا تتوقف عن العمل العلني والسري من أجل الدفع نحو تقسيم سورية على أسس طائفية وقومية ودينية، ويقول ذلك مسؤولوها بشكل علني صباح مساء... وأكثر من ذلك كله، فإنها تحاول وضع كل الأطراف السورية، بما فيها السلطات الجديدة في دمشق، تحت ابتزاز مباشر وبتهديد السلاح، ولعل الضربات الجوية التي وجهتها إلى محيط القصر الجمهوري مثال مباشر على عملية الابتزاز هذه... بهذا المعنى فإن خسارة «إسرائيل» وتراجعها، حتى وإنْ جزئياً، هي بالتأكيد في مصلحتنا كسوريين، لأنها ضعفها وتراجعها يجعلها أقل قدرة على ممارسة التخريب الذي تمارسه فعلاً داخل أراضينا...

بالعودة إلى السؤال، فإن ما يحدد المنتصر والمهزوم هو تحقيق أو عدم تحقيق الأهداف السياسية، ليس فقط المعلنة ولكن غير المعلنة أيضاً. المهاجم، «الإسرائيلي» والأمريكي، ذهب بعيداً في الأهداف التي وضعها، فلم يكتف بالحديث عن المشروع النووي بل وأيضاً عن تغيير النظام الإيراني وعن تغيير المنطقة ككل وعن «استسلام غير مشروط»... والواقع يقول، والتقارير الأمريكية ضمناً، أنه لم يحقق أياً من هذه الأهداف. بالتوازي فإن حجم الخسائر التي تلقاها الكيان، ورغم أنها أقل من تلك التي تلقتها إيران، إلا أنها غير مسبوقة عبر تاريخه كاملاً... وينبغي الانتباه إلى الفارق النوعي في درجات التحمل؛ فشعوب منطقتنا قادرة على احتمال خسائر أكبر بكثير مما يستطيع الكيان احتماله، بالضبط لأنه كيان استيطاني غريب عن هذه الأرض وحياته قائمة على الرفاهية والأمان، وأي اختلال في أي من هذين العنصرين يمكنه أن يشكل تهديداً كبيراً له.

بالمحصلة، يمكن القول إن هذه الحرب هي جولة ضمن حرب مستمرة، وأن الفائز بالنقاط في هذه الجولة هو إيران... بانتظار الجولة القادمة!

«لا نريد مجلس شعبٍ يعطل العمل»؟

يوم السبت الماضي، 2025/6/21، وفي تعقيب لرئيس «اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب»، السيد محمد طه الأحمد، على إحدى المداخلات ضمن النقاش المفتوح الذي عقدته اللجنة في دار الأوبرا في دمشق، قال: «علينا التركيز على الغاية لا على الوسيلة، لا نريد مجلس شعب يعطل العمل». وأوضح أن هنالك حاجة لسير سلس للأمر من أجل إقرار القوانين المطلوبة لتسيير العمل ضمن المرحلة الراهنة.

الغاية بهذا المعنى هي «مجلس شعب لا يعطل العمل» وتسير فيه الأمور بسلاسة، أما الوسيلة فهي الآلية التي ستعتمدها اللجنة في «تعيين/اختيار» أعضاء الهيئات الناخبة الفرعية، وبالتالي أعضاء مجلس الشعب، والتي تجري بشكل فوقي، أي من فوق لتحت، بعكس آليات الانتخاب الديمقراطي المعروفة عالمياً التي تجري على أساس الانتخاب المباشر من تحت لفوق.

ما يلفت الانتباه في المسألة ككل، هو المنطق الذي يحكمها؛ فعمليات «التعيين/الاختيار» تحل محل الانتخاب المباشر... أي أن أعضاء المجلس الـ150 المفترضين، سيتم اختيارهم عبر طريقين، الأول قصير: تعيين مباشر لـ50 عضواً يقوم به رئيس الدولة، والثاني أطول قليلاً: تعيين غير مباشر يتم عبر تعيين الرئيس لأعضاء اللجنة العليا التي ستختار بدورها لجاناً فرعية، تختار لجاناً ناخبة يتراوح عددها بين 30 و150 عضواً حسب التعداد السكاني في المناطق، وهذه اللجان تختار أعضاء مجلس الشعب.

المنطق الضمني لكلام رئيس اللجنة حول «مجلس شعب لا يعطل العمل»، يمكن أن يفهم بطرق متعددة، ولكن بينها بالتأكيد أن المطلوب هو مجلس شعب يمرر القرارات والقوانين التي تريدها السلطة التنفيذية ويعطي تلك القوانين الشرعية المطلوبة، دون صعوبات ودون «وجع رأس»!

«مجلس الشعب» أيام الأسد، كان هو الآخر أيضاً «مجلس شعب لا يعطل العمل»، بل ويسمح للعمل بالتدحرج بسرعة الضوء عبر «التصويت بالإجماع» في عدد كبير جداً من الحالات، رغم أنه لم يكن مشكلاً عبر تعيين/اختيار مباشر، بل عبر تعيين غير مباشر عبر الانتخابات المباشرة.

أي أن المجلس الذي يجري الدفع نحوه هو نفسه من حيث الجوهر المجلس أيام النظام، مع خطوة للوراء عن الشكل السابق، حيث كانت تجري تغطية الموضوع بانتخابات مباشرة.

المطلوب ليس «مجلساً لا يعطل العمل»، بل مجلساً يمثل السوريين ويعبر عن إرادتهم، وإذا كانت إرادتهم هي في تعطيل قرار من قرارات السلطة التنفيذية، فإنه ينبغي أن يكون قادراً على تعطيله، وإذا كانت إرادتهم في إقرار مشروع قانون يخدم مصلحة الناس ويتعارض مع مصلحة السلطة التنفيذية، فينبغي أن يكونوا قادرين على إقراره... المطلوب ليس مجلس شعب يعمل لتسهيل عمل السلطة التنفيذية، بل مجلس شعب يمثل مصلحة الناس ويعمل لتسهيل حياتهم!

عرّف ما يلي: قانون الانتخابات

تجري الانتخابات في دول العالم على أساس قانون ينظّم شروطها وآلياتها ولنا في سورية تجربة مريرة مع قوانين الانتخابات لابد من استعراضها سريعاً:

● كيف كانت قوانين الانتخابات المتعددة؟

وضعت فرنسا أول قانون عام 1928، وجرى تعديله لمرات عديدة منذ ذلك الوقت، لكن يمكننا القول أن كلّ التعديلات لم تمس قضايا جوهرية، بل أخذ القانون منذ 1973 شكلاً ثابتاً يقوم على تقسيم البلد لدوائر متعددة «المحافظات» واعتماد النظام الأكثري، أي الفائز هو من يحصل على أكبر عدد من الأصوات.

● ما المشكلة في ذلك؟

سورية بلد متنوع قومياً ودينياً وطائفياً، وفسح تقسيم البلد إلى دوائر متعددة على أساس مناطقي المجال واسعاً لتمثيل السوريين على أسس ضيقة «قومية–دينية» ما أعاق بناء هوية وطنية جامعة، فلم يكن مطلوباً من المشرحين أن يمثّلوا السوريين بل ببساطة أن يمثلوا أبناء مناطقهم! ما يعني أن مقياس الوصول إلى مقعد البرلمان لم يكن مرهوناً بتقديم برنامج وطني شامل يعبر عن طموح الشعب، ونظراً لكون القانون اعتمد الأكثرية فذلك يعني أن ملايين من السوريين لن يستطيعوا إيصال مرشحيهم للمجلس حتى لو كان الفارق بين الأصوات محدوداً.

وفي التجربة السورية تحديداً كان تقسيم البلد إلى دوائر كثيرة وتحديد آلاف ومئات المراكز الانتخابية فرصة سانحة لتغوّل جهاز الدولة وقوى المال على الانتخابات، ولم يكن من الممكن مراقبة العملية بشكل فعلاً، فيحتاج أي حزب مشارك في دمشق مثلاً إلى ما لا يقل عن 4000 آلاف مراقب!

● كيف أثّر كل ذلك على سورية؟

لا نبالغ إن قلنا أن قانون الانتخابات السوري يمكن أن يصنّف كواحد من أطول القوانين الانتخابية عمراً! ولم يجرِ تغير جوهره أبداً، وحجز «المصفقون» الغالبية الكاسحة من مقاعده، وتحوّل إلى أداة بيد السلطة التنفيذية بشكل شبه مباشر، ورغم توجهاته المدمّرة لعقود لم يؤدِ البرلمان السوريّ أي دور يذكر في منع خراب البلد.

● ما المخرج إذاً؟

رغم أننا نمر في لحظة حاسمة إلا أن البرلمان المرتقب في سورية عاد خطوةً إلى الوراء فبدلاً من الانتخابات الشكلية، جرى اعتماد التعيين المباشر وغير المباشر، ما سينتج مجلساً خاضع إلى السلطة التنفيذية ولا يمكن له أن يؤدي دوراً رقابياً وتشريعياً حقيقياً!

طرحنا في حزب الإرادة الشعبية بديلاً وطنياً شاملاً يقوم على اعتبار سورية دائرة واحدة، ما يفرض على المرشحين تقديم برامج سياسية حقيقية تمثل السوريين من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، كما أشرنا إلى ضرورة اعتماد النسبية والاستغناء عن النظام الأكثري، ما ينتج برلماناً متنوع سياسياً يعبّر فعلاً بأكبر قدرٍ ممكن عن كل القوى والتيارات السياسية في البلاد مع ضرورة تفعيل رقابة شعبية حقيقية على العملية الانخابية لإنهاء تأثيرات المال السياسي وجهاز الدولة.

للتواصل مع حزب الإرادة الشعبية في جميع المحافظات وللاشتراك في جريدة قاسيون.. الرجاء الاتصال بالأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0937847921
السويداء	كنان دويعر	0992469336
دمشق وريفها	محمد عادل اللحام منظمة الشباب	0944484795 0933060528

حمص	حسن المصري	0932515122
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	انور ابوحامضة	0947360151

دير الزور الرقة	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639

أو عبر الرقم الموحد 0932406770